الباب الخامس

ثورة يوليو والمشروع الصهيونى

الفصل العاشر

اتفاقيات أوسلو وتداعياتها

ما أن انتهت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حتى أصبح جلياً للولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية الموالية للغرب أن إقامة نظام شرق أوسطى جديد لن يكون ممكناً إلا إذا تمت تسوية القضية الفلسطينية. إذ إن المعطيات الإمبريالية الأمريكية هى التى تملى ذلك ومنها السيطرة على المناطق الاستراتيجية فى الشرق الأوسط وما فيها من نفط وأسواق. ولذلك بدت هذه التسوية أمراً ملحاً إذ أنها ستحل لإسرائيل فى آن واحد مأزقها الداخلى (المتمثل بكلفة الانتفاضة) ومأزقها الاقليمى (بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية). كما أنها ستتيح للاقتصاد الإسرائيلى أن يتحرك فى اتجاهات جديدة أكثر ملاءمة له. هذا ما أفصح عنه بعض الكُتاب الإسرائيليين الذين أكدوا أن المناطق المحتلة على مدى عشرين عاماً كانت بمثابة بديل جزئى للسوق الدولية ومنفذ سرى إلى العالم العربى. ولكن منافع الاحتلال الاقتصادية – اليد العاملة الرخيصة والمؤكد وجودها، مع سوق رهين للاحتلال – تناقصت تناقصاً حاداً بفعل الانتفاضة. وأخذت كلفة الاحتلال التى يتحملها الاقتصاد الاسرائيلى تطغى على منافعه. فلهذه الأسباب باتت تسوية الصراع – ضرورة اقتصادية لإسرائيل – ويعنى ذلك فعلياً الإقلاع عن استعمار المناطق المحتلة من خلال التراضى مع منظمة التحرير الفلسطينية –"[١].

والواقع أن عملية السلام التى بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية فى مدريد فى نوفمبر عام ١٩٩١ واستمرت عامين كاملين دون طائل كانت تعد بمثابة التحضير لاتفاقيات أوسلو إذ اعتبرتها أمريكا محاولة للتغلب على حالة الاستعصاء التى سادت محادثات السلام فى واشنطن فى أعقاب مؤتمر مدريد.

فبعد عشر جولات من مفاوضات لم تسفر عن شئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين أعدت إدارة كلينتون فى حزيران / يونيو ١٩٩٣ مقترحاً سمته "إعلان المبادئ" الذى

كان يتضمن ثلاثة عناصر يركز أولها على إعادة صياغة لمفهوم الوضع القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة، فبدلاً من تسميتها مناطق "محتلة" سميتا مناطق "متنازعاً عليها". ويخلو العنصر الثانى من ذكر الصيغة المطروحة سابقاً وهى صيغة الأرض مقابل السلام الواردة فى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ لحل الصراع العربى – الإسرائيلى، إذ انه لم يذكر قط حقوق اللاجئين الفلسطينيين من نازحى عامى ١٩٤٨ و١٩٦٧. كما أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبروا فى هذا المقترح الأمريكى مجرد "قاطنين" فيهما، ولهم بعض حقوق مدنية فقط وبلا حقوق وطنية سياسية على الإطلاق. ويستبعد العنصر الثالث قضايا الأرض والمياه والمستوطنات والقدس من المفاوضات ويتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

وهكذا آذن إعلان المبادئ ببدء مرحلة جديدة من الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى، وكان ذلك نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط المعاصر فى القرن العشرين. وكان كذلك اختراقاً للمواجهة العربية – الإسرائيلية. وبالنظر إلى بنود اتفاقيات أوسلو وما تجاهلته من حقوق الفلسطينيين وما ألزمت منظمة التحرير أن تقوم به، نجد أن هذه الاتفاقيات قد زجت الشعب الفلسطينى ومؤسساته السياسية فى أزمة أخلاقية وثقافية وسياسية هى من أخطر الأزمات وأعمقها، فضلاً عن كونها أزمة هوية. واتفق معظم الفلسطينيين مع ما قاله ادوارد سعيد بأنها "كانت خيانة لتاريخنا وشعبنا"[٢]. وقد انقسم الفلسطينيون أينما كانوا، فى داخل المناطق المحتلة وخارجها، بشأن شرعية اتفاقيات أوسلو ومعناها وعواقبها.

ففى أواخر شهر أغسطس ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الاتفاق على "مجموعة من المبادئ" لحل الصراع الذى دام قرناً من الزمن بين الشعبين. وجرى التوقيع بالأحرف الأولى فى أوسلو على "إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى" (وسميت اتفاقيات أوسلو لأنها تضمنت وثائق بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير) ثم وقعت رسمياً فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن العاصمة.

ولا شك فى أن المفاوضات التى دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو تعد من أشهر التجارب فى تاريخ الدبلوماسية السرية، خاصة وأن طرفى المفاوضات من منطقة الشرق الأوسط التى عرفت بأنها لا تطيق كتمان السر طويلاً، فضلاً عن أن القضية الفلسطينية التى ظلت تشغل العالم طوال خمسة وأربعين عاماً والتى أصبحت منذ طرحها على مائدة المفاوضات فى مؤتمر مدريد موضع اهتمام وسائل الإعلام فى العالم، تتابع مواقف طرفيها وتتحرى ما قد يجرى من اتصالات بينهما فى أى مكان. خصوصاً وقد تمت اتصالات وفتحت قنوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها. ولكن يبدو أن قناة أوسلو كانت محاطة بجدار من السرية يصعب اختراقه[٣].

هذا ويتضمن اتفاق إعلان المبادئ الذى وقع عليه فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ كل من محمود عباس (أبو مازن) رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية وشيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية مجموعة المبادئ التى اتفق عليها الطرفان بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى، والمسائل التى يتم التفاوض عليها فى مرحلة تالية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الأحكام التى تسرى على قطاع غزة ومنطقة أريحا ونقل عدد من السلطات نقلاً مبكراً فى بقية الأراضى الفلسطينية عقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ويشمل إعلان المبادئ: ديباجة – و١٧ مادة – وأربعة ملاحق – ومحضر متفقاً عليه وقد تناول المسائل التى ظلت موضع المفاوضات منذ مباحثات الحكم الذاتى التى جرت بين مصر وإسرائيل خلال الأعوام من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢، ثم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى واشنطن خلال ما يقرب من عامين، وكان من الطبيعى أن يبنى الاتفاق على الصياغات التى طرحت خلال المفاوضات السابقة[٤].

ويختلف إعلان المبادئ عما سبقه من مشروعات فى أنه سجل اتفاق الطرفين على تأجيل مناقشة المسائل الصعبة التى كانت تشكل العقبات الكبرى وتحول دون

الاتفاق، وإرجاء بحثها إلى مفاوضات الوضع النهائى. وهذه المسائل هى: القدس – والمستوطنات – واللاجئون – والحدود – والترتيبات الأمنية – والعلاقات مع الدول المجاورة.

كما انتقل إعلان المبادئ بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة فى التنسيق والتعاون بين الجانبين، وخاصة فى مجالات التنمية الاقتصادية وإدارة المرافق. ورغم أن موقف الجانب الفلسطينى فى مفاوضات واشنطن كان شديد التمسك بفصل الاقتصاد الفلسطينى عن الاقتصاد الإسرائيلى الذى طغى على اقتصاديات الضفة الغربية وغزة وأخضعها لمتطلباته. إلا أن إعلان المبادئ، خصص ملحقين مفصلين (الثالث والرابع) للتعاون بين الجانبين فى كثير من المجالات، منها المياه والكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والطرق والسكك الحديدية والتجارة والصناعة والعمل.. إلخ. كما تضمن برامج للتنمية الإقليمية سواء بالنسبة للضفة والقطاع أو فى منطقة الشرق الأوسط كلها مثل مشروع استغلال منطقة البحر الميت وإنشاء قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الميت وتحلية المياه وربط شبكات الكهرباء. ويمثل هذا التغيير فى الموقف الفلسطينى توجهاً سياسياً واقتصادياً بالغ الأهمية، فلم يعد الاتجاه هو السعى لفك الارتباط بين اقتصاديات الجانبين، بل انتقل إلى التعاون الشامل ثنائياً وإقليمياً فى المجالات الاقتصادية المختلفة(٥).

ومع أن الإعلان أشار إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ (وفيهما صيغة الأرض مقابل السلام) وهى إشارة مهمة، إلا أن الإعلان أغفل ذكر عدد آخر من قرارات الأمم المتحدة. إنه مثلاً تغاضى عن ذكر قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذى يؤكد على الحق الجماعى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم. إذ ينص الإعلان على عودة بعض النازحين الأفراد فقط من حرب ١٩٦٧ ويشير إليهم على أنهم "أشخاص مشردون"، ولكنه لا يأتى على ذكر لاجئى ١٩٤٨ الذين ظلوا بنداً فى مفاوضات "الوضع النهائى". يتضح إذن بجلاء أن الإعلان يستبعد عن

نصوصه اللاجئين الفلسطينيين وعددهم نحو خمسة ملايين لاجئ يشكلون زهاء ثلثى عدد الفلسطينيين الذين هم خارج المناطق المحتلة.

ويتجاهل الإعلان كذلك جميع قرارات مجلس الأمن عن القدس. لقد أرجئ وضع القدس إلى مفاوضات لاحقة، وجرى التغاضى كذلك عن القرارات الخاصة بالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فى المناطق المحتلة. إن نقل الملكية بالقوة (الترانسفير) على يد المحتل، والاستيطان فى أراضى تحت الاحتلال، أمران يتعارضان ليس فقط مع قرارات الأمم المتحدة وإنما أيضاً مع نصوص ميثاق الفصل الرابع الخاصة بالحرب والاحتلال فيمثل هذه الانتهاكات المدانة دولياً وبالقبول بالوجود المستمر للمستوطنات فى الضفة والقطاع (المعلقة لحين المفاوضات النهائية على ما يفترض) تكون منظمة التحرير بقيادة عرفات قد اضفت شرعية على المستوطنات غير الشرعية وزودت إسرائيل بدعوى غير قانونية على الأرض. لا بل أن الاتفاقية اللاحقة التى وضعت لتنفيذ ما ورد فى إعلان المبادئ، وتم التوصل إليها فى القاهرة فى الرابع من مايو ١٩٩٤ (المعروفة باتفاقيات القاهرة) استبعدت على وجه التحديد "المستوطنات والمستوطنين والموارد المتصلة بالاستيطان (الأرض والماء) من أى ولاية أو تدخل أو سيطرة فلسطينية[٦].

لقد تعددت وكثرت الانتقادات التى وجهها الفلسطينيون والعرب وغيرهم لهذه الاتفاقيات وللإسلوب الذى انتهجه عرفات فى إدارة الشؤون الفلسطينية، ولمواقف إسرائيل وأفعالها، ولدور الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية. فابتداءً لوحظ أن عرفات قد وقع على إعلان المبادئ من دون إجراء مناقشة علنية أو مصادقة عامة وبلا تصديق رسمى وشرعى ومؤسسى من منظمة التحرير. إن عرفات بتوقيعه هذا قد بدد جهود قرن كامل من كفاح الفلسطينيين وأهدر تضحياتهم التى بذلت من أجل الحقوق السياسية الوطنية، وهى حقوق يؤكدها القانون الدولى وجرى تثبيتها مراراً فى قرارات متعددة أصدرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية.

والسؤال: ما هى الحقوق التى يهددها الإعلان بخطر الزوال؟ إنها تلك الحقوق الأساسية المقننة دولياً والمتعلقة بتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة والعودة أو التعويض للاجئى عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وإعادة الأراضى والموارد التى صودرت بشكل غير قانونى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتعويض الشعب الفلسطينى عما أصابه. فإن لبت إسرائيل كل هذه الحقوق فعندئذ لا تعود قضايا الحدود والقدس (الشرقية) مسائل متروكة للمفاوضات، فحدود إسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ معروفة وواضحة كل الوضوح. أما الذى سيتبقى للمفاوضات فهو شكل الانسحاب الإسرائيلى[٧].

لقد كان المجتمع الدولى مجمعاً قبل اتفاقيات أوسلو على فكرة الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وعلى حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة على الأراضى التى تخلى من الاحتلال. ولكن المادة الحادية والثلاثين من اتفاق أوسلو – ٢ تنص على ما يلى: "لا يعتبر أى من طرفى الاتفاق، بحكم دخوله طرفاً فى هذا الاتفاق، بأنه قد تخلى أو تنازل عن أى من الحقوق أو المطالب أو المواقف القائمة". عن ذلك يقول نورمان فنكلشتاين: "إن هذا النص، على ما فى ظاهرة من توازن، يفيد فى واقع الأمر بوجود تنازل خطير جداً من جانب الفلسطينيين. فمنظمة التحرير الفلسطينية تمنح فعلياً شرعية لزعم إسرائيل بأنها تمتلك (حقوقاً قائمة) فى الضفة الغربية وغزة.. إن ملكية الفلسطينيين للأراضى المحتلة وهى ملكية مؤكدة كل التأكيد، توضع الآن على قدم المساواة مع ادعاء إسرائيل بملكيتها وهو ادعاء مرفوض كل الرفض"[٨].

وفيما نجد أن إسرائيل تجاهلت كلياً الحقوق المقننة دولياً للفلسطينيين، بما فى ذلك حقهم بدولة مستقلة، نرى أن منظمة التحرير قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل من الناحية الشرعية القانونية وليس فقط من الناحية الواقعية. وأجبر عرفات كذلك على أن يعلن عن تخلى المنظمة عن العنف والإرهاب (لا أن يشجب ذلك بشكل متبادل من الطرفين)، كما أنه وعد بتعديل ميثاق منظمة التحرير. ولا نجد مقابل كل ذلك كلمة

واحدة فى الاتفاقيات تلزم إسرائيل بأن تنهى العنف الذى تمارسه ضد الفلسطينيين فى المناطق المحتلة أو أن تنهى هجماتها على مخيمات اللاجئين فى لبنان وغيره أو أن تتخلى رسمياً عن طموحها بوضع يدها على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة ومواردهما.

هذا ويجمع الباحثون على أن قيادة منظمة التحرير قد أفسدت استراتيجيتها التفاوضية، فقد وافقت المنظمة على تأجيل "النظر" فى أهم القضايا وأخطرها (وهى قضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والسيادة) إلى حين مفاوضات الوضع النهائى بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقية التنفيذ الأولى فى عام ١٩٩٤. إن المنظمة بدلاً من التوصل إلى اتفاقية شاملة واحدة مع إسرائيل تنفذ على مراحل، نجدها قد وافقت على التفاوض ذاته على مراحل وبذلك شتتت عملية التنفيذ. إن هذه الاستراتيجية، إذا نظر إليها فى سياق القوة الإسرائيلية المتزايدة وما يقابل ذلك من الضعف الفلسطينى المتزايد، لم تكن فى صالح الشعب الفلسطينى، فقد منحت هذه الاتفاقيات حق النقض الواقعى على قضايا السيادة الفلسطينية والشؤون الداخلية والاقتصاد، فيما نجد أن الطرف الفلسطينى ليس له حقوق مقابلة بالمثل ولا حق نقض مشابه ولا حتى القدرة على طلب تحكيم خارجى ملزم.

إن اتفاقية القاهرة الأولى، المسماة رسمياً "اتفاق عن قطاع غزة ومنطقة اريحا" هى التى دشنت المرحلة الانتقالية البالغة خمس سنوات. فانسحبت إسرائيل من ٦٢ بالمئة من قطاع غزة ومن منطقة صغيرة من أريحا، ومجموع ذلك كله لا يتجاوز واحداً بالمئة من فلسطين التاريخية. إذ تبيح هذه الاتفاقية للجيش الإسرائيلى حرية التنقل فى مناطق الحكم الذاتى وأن يحتفظ بمنشآته وقواعده العسكرية كما تبقى أمور الأمن الداخلى والعلاقات الخارجية فى أيدى إسرائيل.

هذا ونصت اتفاقيات القاهرة كذلك على إعطاء الإدارة العسكرية الإسرائيلية سلطة حصرية فى أمور "التشريع والتقاضى وتنفيذ السياسة، فضلاً عن منح مسؤولية الممارسة لهذه السلطات وفقاً لقواعد القانون الدولى".

ويختلف إتفاق اوسلو عما سبقه من مشروعات فى أنه سجل اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تأجيل القضايا الجوهرية التى تشمل القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود والترتيبات الأمنية والعلاقات مع الدول المجاورة إلى المرحلة النهائية.

ولقد أحدث توقيع اتفاق المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دوياً هائلاً فى العالم العربى إذ تباينت ردود الفعل إزاءه سواء لدى الفلسطينيين أو العرب وإسرائيل أو على الساحة الدولية. كما واجه عرفات معارضة عاتية فى اجتماعات اللجنة التنفيذية فقد استقال الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت ممثل المنظمة فى لبنان وأصدرت الفصائل الفلسطينية العشر من دمشق بياناً يدين مشروع الاتفاق قبل توقيعه ويدعو إلى توحيد الجهود عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية للإعراب عن مواقفها ضد خيار الاستسلام العرفاتى والتمسك بخيار الكفاح الوطنى ضد الاحتلال الإسرائيلى من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير. أما الدول العربية فقد شنت سوريا هجوماً على الاتفاق ونددت بخروج المنظمة عن الصف العربى بعقدها اتفاقاً منفرداً مع إسرائيل. وأيدت مصر اتفاق أوسلو معتبره إياه خطوة هامة فى المسيرة السلمية. ولم تتفق الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإدانة العنف والإرهاب وإلغاء مواد الميثاق الوطنى التى تناقض حق إسرائيل فى الوجود.